جدلية العلاقة بين الدولة والمواطنة في تفعيل التنمية المستدامة

الدكتور عبد الصمد سعدون
كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

مستخلص البحث

إن نظرة شاملة إلى المستقبل بخصوص تعظيم دور المواطنة في ظل الإبداع والتقدم الذي ترعاه النظم السياسية التي تسودها الحريات المدنية والمشاركة السياسية الفاعلة في الحياة العامة من الناحية العملية لا الظاهرية وكأطر عامة لتتشكل مناهج التنمية المنشودة واستدامتها. وهذا سيتطلب جملة من النقاط:

١- إن تمكين مواطني الدولة في مجال المراقبة وعلى كل المستويات بما ذا يفكر صانعوا القرار لمجرد التأكد من التزامهم بمصالح المجتمع وقدرة مواطنيه على التغيير السلمي والارتقاء نوعاً وكماً في الأداء العام والخاص.

٢- إن الشعور بالمواطنة الصحيحة تجاه الأرض والتاريخ والتراث ومحاسبة النفس ومحاربة الروتين والفساد والرشوة في المجالات الإدارية والمالية، ومن خلال تصحيح المسار وجعل امتيازات الفرص وبناء الوطن مسؤولية سامية يساهم بها الجميع ومن منطلق كل حسب موقعه وتخصصه، على أن يكون هذا المسار نابع عن إيمانٍ راسخ بالقيم والمبادئ القيمية والسلوك الحضاري الرفيع الذي يتواكب مع سلّم التطور والنهوض بالحياة الحرة ومن منظور التطور العلمي والتقني كأساس للتطور وفي كل المجالات وعلى كافة المستويات...

٣- إن المواطنة ليست صفة شكلية يحملها المواطن، بل إرتياط صميمي وحميمي بجذور الانتماء والولاء للأرض المعطاء، فضلاً عن الروابط الاجتماعية التي يجتمع عليها المجتمع للقيام بمتطلبات التنمية واستدامتها ، على أن تحقيق مثل هذا الدور لا ينفصل عن متطلبات التنمية السياسية وهي تضع كل إمكاناتها نحو تحقيق واجبات الدولة ورعايتها للأمن والاستقرار وفق الإرادة الذاتية.

٤- إن معالجة السلطة السياسية لكل جوانب التهميش المجتمعي بما فيها حالة التهميش التبعي وقطع دابر أشكال المحاصرة التي تشكل جوانب من حالة الاضطراب والقلق والتشكيك بسمة الولاء تجاه الوطن، مع معالجة إشكالية المفهوم الذي يواجه المواطنة كتحدي أمام دور الدولة والتقصير في أداءها لمنح الفرص الكبيرة ومساهمة المجتمع وزرع الثقة العالية بالمواطن في العمل على قدم وساق ليكون فرس الرهان في هذا الإنجاز بعد حصول المواطن على انه "الغاية" أفضل المعاملات والخدمات وعلى جميع الأصعدة.

توطئة

من بين العديد من الدراسات والطروحات الأكاديمية التي تبحث في دور الدولة والمجتمع كمعيار للفاعلية الاجتماعية والاقتصادية، تلك الدراسات التي تعنى بموضوع التنمية، إذ أن هذا الاتجاه، قد اخذ تشعباً واسعاً من خلال الدور القيادي الذي تمارسه الدولة في تبني نموذج تنموي يلاءم قيم وعادات وطموحات مجتمعها، ليحقق لها أهدافها في النهوض بهذا المجتمع نحو التقدم والرخاء.

وهكذا... تسحبنا مثل هذه الدراسة إلى ما هو أبعد من موضوع التنمية، حين تتجاوز حدوداً وأبعادا أكثر أهمية من التنمية ذاتها، آلا وهو موضوع استدامة التنمية، بحثاً عن سبل الحفاظ على منجزاتها وأهدافها المستقبلية، كون أن ثمار التنمية في المحصلة هي من تغذي طموحات الأجيال وتدفع بهم إلى إنجاز ما هو أفضل...

لذا تأتي من بين كل المؤشرات التي تعنى بموضوع التنمية ومنجزاتها، الدور الرائد والمؤثر في ترسيخ هذا الاتجاه، ألا وهو دور المواطن الذي يوكل إليه وكل من موقعه عناصر النجاح والتقدم والتي ترافق مسيرة المجتمع وتطور الدولة.

إن المواطن في أي مجتمع، حين يسعى نحو تحقيق منجزات ما، فإن ذلك سيدخل ضمن دائرة المواطنة الحقة سواء من جانب الحقوق أو الواجبات، والتي حتماً ستأتي بثمارها في تحقيق الغرض المنشود وفق الاتجاه الذي تسلكه الدولة ضمن المصلحة العامة. ومن هنا يمكن أن نطرح الفرض الذي يمكن أن يعبر عن نمط العلاقة الجدلية بين دور المواطنة ومدى فاعليتها في ترسيخ معايير واتجاهات التنمية المستدامة، كون أن هذا الاتجاه يُعد من أولويات الخطط التنموية التي تدخل ضمن دائرة الاستشراف

البعيد Prediction، وكطروحات مستقبلية تبحث في مشاكل التنمية وجوانبها الأساسية.

وفي هذا الإطار لا بد من وضع فرضية تُعبر عن مضمون المشكلة كعلاقة جوهرية بين متغيرات البحث وكموضوع لتذليل مشكلة الدراسة، إذ أن مفاد هذه الفرضية؛ "أن هناك علاقة جدلية (موجبة) بين توجهات المواطنة الحقة ضمن خصائص مجتمع ما ودور الدولة كراعية للمواطنة وفي تفعيل عناصر التنمية المستدامة وأهدافها المستقبلية كمؤشر عام لتقدم الأمم".

ولعل هذا الفرض قد يطرح جملة من التساؤلات حول خصائص المواطنة وطموحاتها المستقبلية ومدى إمكانية الظهور بالدور الفاعل حيال التنمية المستدامة ومنها:-

١- هل أن في خصائص وسمات المواطنة كمفهوم عام، تعبير دائم عن خصائص المجتمع في دولة ما، ورافد مباشر في مسار التنمية المستدامة؟

٢- كيف يمكن التوفيق ما بين الجوانب (الاجتماعية، الأخلاقية، الحضارية، الدينية، الإثنية) في المجتمع وبين مدى إمكانية توظيف المواطنة ضمن مسار التنمية المستدامة؟

٣- ما الدور الذي يمكن أن تضطلع به الدولة (راعية التنمية) تجاه المواطنة في مجتمع ما، سبيلاً منها لتفعيل مسار التنمية المستدامة؟

وللإجابة على هذه التساؤلات لابد من وضع **منهجية** تتوافق وموضوع الدراسة، إذ أن المنهج الخاص في هكذا اتجاه يتطلب نموذج قابل للقياس نحو التعميم، ولهذا سيتم التعويل عليه، ومن ثم الاستعانة بأساليب منهجية كالأسلوب الوصفي، الأسلوب التحليلي، على أن الأسلوب النظمي للدخول في مفاصل المشكلة موضوع البحث والدراسة (كمدخلات ومخرجات) لبلوغ

النتائج التي تتطابق وفرضية البحث، يُعد الأسلوب الأكثر واقعية مع نمط التساؤلات المطروحة على هامش فرضية الدراسة.

في حين أن هيكلية الدراسة تأتي من خلال تقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسية، يتناول المحور الأول؛ السمات العامة للمواطنة في المجتمع (كرافد من روافد التنمية)، والمحور الثاني؛ المواطنة: الأخلاق والقيم السلوكية والحضارية، في حين ينصب المحور الثالث؛ دور الدولة في توظيف المواطنة ضمن المسار العام للتنمية المستدامة.

المحور الأول: السمات العامة للمواطنة في المجتمع (كرافد من روافد التنمية).

تتوافر المواطنة على سمات عامة تعد من أولويات عمل المواطن حيال المجتمع والدولة ويبرز في مقدمتها الأخلاق والارتباط القيمي كقاعدة هامة للمواطنة، ومن ثم عامل الانتماء والولاء لبناء مستلزمات التنمية في المجتمع والدولة... وقبل الولوج في موضوع المواطنة ومبدأ المواطنة، لابد من التفهيم لموضوع التنمية المستدامة.

فالمقصود بها ذلك المتغير الذي يلازم الحياة البشرية جمعاء، من دون تصنيف لمجتمع ما وفق اتجاه مذهبي أو طائفي أو عرقي أو ضمن مناطق جغرافية أو وضع خاص أم عام أو تخصيص وتمييز لجهة اجتماعية دون الأخرى في أطار من الجوانب السياسية والاقتصادية للسلطة، إنما نعني بالتنمية المستدامة، إدامة التنمية في الزمن الحالي وفي المستقبل المنظور، وهو استمرار للقاعدة التنموية بكل خطواتها واتجاهاتها كي تنعم الأجيال الحالية والمستقبلية بثمارها كحق من حقوق هؤلاء الأجيال على المجتمع والدولة.

فالأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة هو فكرة الإنصاف والعدالة في توزيع القدرات المادية والمالية وكل ما هو متاح كموارد طبيعية أو موارد بشرية مكتسبة، بهدف الحصول على ثمار التنمية والاستمرار ضمن نسق تنموي يتوافق وطموحات المجتمع في أمة من الأمم، سعيا منها لبناء الأجيال وإدامة منجزات تلك الأمة.

إن فكرة الإنصاف قد تتجاوز المفهوم الضيق للتنمية والقائم على أساس مظاهر التوزيع للثروات والدخول في المجتمع، لتشتمل في مضمونها على عناصر أوسع، كالضوابط والروابط الإنسانية من حقوق وحريات سياسية ومدنية وكثير من المجالات والمسارات التي يستطيع بها الفرد كمواطن من المساهمة الفاعلة في حياة الرعية من المجتمع وفي إطار دور الدولة المسئول كراعي لهذه التنمية. فقد ترتبط فكرة الإنصاف أساساً بالإستدامة لمختلف أنماط التنمية سواء البشرية منها أو المادية والسياسية والتي تنصب محصلتها لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية على حدٍ سواء، دون أن تكون هناك من تضحية بقدرات وفرص تلك الأجيال، إذ أن الإنصاف هنا سلسلة متواصلة من جيلٍ لآخر[١].

وفي هذا الخصوص، أشار تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٤، من أن التنمية المستدامة، هو نموذج للتنمية لقدرات الأفراد من أجل توسيع نطاق تلك القدرات إلى أقصى حد ممكن، ومن ثم توظيفها أفضل توظيف وفي جميع المجالات، وهو ما يُعد حماية لجميع خيارات الأجيال القادمة، ويحافظ على قاعدة الموارد الاقتصادية وبخاصة الموارد الطبيعية لدعم أسس عملية التنمية المستدامة[٢].

فالتنمية المستدامة أذن هي تفاعل التنمية البشرية مع التنمية السياسية والاقتصادية وكل المجالات التي تهدف إلى تطوير المجتمع والدولة، وبما يحقق للأجيال القادمة مكانة مرموقة من النهوض بمنجزات الأمة بمستقبل

مشرق... والتنمية المستدامة في جوهرها تُعد دالة (إن صح التعبير) للتنمية البشرية وتطورات أو نمو رأس المال الاجتماعي والاقتصادي Social and Economic Overhead capital، يضاف لها وعي المواطنة والمجتمع من خلال الشعور بالتضحية ولو بجزء من مواردهم وقدراتهم المتاحة مع توظيفها في ظل جدوى أهدافهم الطموحة لصالح الأجيال الحالية والقادمة...

فقد حث تقرير التنمية البشرية المستدامة لعام ١٩٩٣ أيضا على العمل ضمن توسيع نطاق مفهوم المشاركة بين المواطنين كافة وفي جميع جوانب التنمية، وأن تحقيق فاعلية مثل هذا المسار يكون ضمن حس المواطنة الحقة ووعيها للمسؤوليات المناط على عاتقها والتي تمارس تأثيرا متزايدا تجاه القضايا التي تتعلق بتطور المجتمع والدولة وعلى النطاقين الإقليمي والدولي(٣).

وتتجلى أهمية التنمية المستدامة بالتنوع التنموي الذي تختاره الدولة والذي تراه مناسبا ومتفقا وقيم وتقاليد وأهداف وطموحات المجتمع، وهي بذلك تُعد مقاربة إبستمولوجية تعطي الأولوية للجوانب التطبيقية من خلال المقارنة ما بين تجارب الماضي وطموحات الحاضر والمستقبل كي تتبلور عندها ملامح التنمية الحقيقية ضمن الخصوصيات الوطنية للثراء والإثراء وليس معوقا تحول دون التطور والتقدم.

وفي هذا الاتجاه يرى "مارتيا صن" أن التنمية البشرية المستدامة عملية ديناميكية تطول إدارة الأسواق وإدارة المؤسسات الحكومية ونمط العلاقات العامة بين الراعي والرعية والحاكم والمحكوم وعلى كافة الصعد الإيديولوجية منها والإيكولوجية والمادية، إذ تتحقق إسهاماتها من خلال التأثيرات المباشرة وغير المباشرة عبر تعزيز القدرات الفردية وتوفير الحريات لعموم شرائح المواطنة ضمن المجتمع المدني(٤).

ويُعرف "امارتيا صن" التنمية المستدامة، على أنها إستراتيجية تنموية تتخطى الآفاق لتحلق عاليا في رحاب الطموحات المستقبلية لبناء قدرات الأفراد وحالة لترسيخ دور المواطنة وجعلها مؤهلة وقادرة على مواجهة التحديات والصعاب، مستثمرة بذلك الفرص لتحقيق المنافع التي تعمل ضمن دورة استدامة التنمية مرة أخرى في الأمد المنظور، وبما يشبه دورة الدخل القومي من خلال تفعيل الاستثمار ومتغيرات الإدخار(٥).

المحور الأول: الوطن– المواطنة ومبدأ المواطنة

فكما تطرقنا لموضوع التنمية المستدامة، لابد من الإشارة ولو بشكل عابر لمفاهيم جوهرية كروابط اجتماعية ترتبط بجذور المجتمع والدولة ومنها؛ الوطن، المواطنة، ومبدأ المواطنة.

فالوطن، هو بقعة من الأرض يستقر عليها مجموعة من الناس بهدف استمرار البقاء بما يتطلب تأمين مستلزمات الحياة البشرية وفق ما هو متاح من الموارد التي تكتنزها تلك الأرض. كما ويُعّرف على أنه الأرض التي تمثل الرابطة الوطنية التي ينبثق عنها مفهوم المواطنة معبراً وبشكلٍ عملي عن متطلبات غريزة البقاء أساساً، ومما يجعلها (أي المواطنة) تستنفر قوتها المعنوية والقتالية حين يتعرض هذا الوطن إلى خطر خارجي حقيقي يهدد كيانه وحياة الناس على تلك الأرض(٦).

فقد تكونت الشعوب وتطورت عبر التاريخ ونظمت العلاقات الاجتماعية والفكرية وعالجت الكثير من المشاكل والهموم، حين برزت الشخصية الحضارية المتميزة للمواطن لتكتسب عندها صفة المواطنة.

أما **المواطنة**؛ فهو الانتساب والإكتساب لهذه الصفة ضمن الأرض المعطاء التي يعيش عليها الفرد، على أن يرتبط بهذا المفهوم صفة الولاء Loyalty لتلك الأرض.

فالمواطنة يمكن أن تكتسب من خلال حصول المواطن على الجنسية كأمتياز نتيجة الهجرة من أرض إلى أخرى، إذ يطالب المهاجر بالمواطنة كحق له عندما يمتثل للشرط الذي يفرضه القانون ضمن الوطن الذي يعيش فيه ويرتبط به، كما ويمكن أن يكتسب الشخص مواطنته فقط بحسب هوى سلطات الدولة المعنية ومزاج الحكومة تجاه أهمية الشخص الذي يطلب حق المواطنة(٧).

وتختلف الدول في المجتمعات الديمقراطية المتقدمة أو حتى في الدول النامية من حيث سن قوانين الهجرة ومنح حق صفة المواطنة. فسياسات الهجرة والمواطنة في مجتمعات أوربا والتصورات التي تستند إليها، تختلف إختلافاً جوهرياً عن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية أو سياسة مجتمعات أخرى... فالمواطنة الأمريكية تقوم على أساس الولادة القائمة وعلى مكان الولادة، وحصول الأجانب الشرعيين فيها على حق المواطنة حقا فعليا(٨).

إن المواطنة صفة مكتسبة ينالها الفرد من خلال التمتع بالمشاركة الكاملة في المجالات كافة للحياة العامة والخاصة... سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية....الخ. كما أن على المواطن التزامات متبادلة مع الدولة، فلطالما يحصل المواطن على الحقوق المدنية والحريات السياسية نتيجة انتمائه للوطن فإن عليه واجبات لا بد أن يؤديها على أكمل وجه، لطالما أن المواطنين متساوون بالحقوق والواجبات حيال وطنهم الذي يجب أن يتمتع بسلطة ديمقراطية، ولا بديل عن السلطة الديمقراطية ضمن ذلك المسار..

وفيما يتعلق **بمبدأ المواطنة** فإنه مفهوم يستند إلى أسس قانونية لمراعاة حقوق المواطنة وواجباتها تجاه الدولة والمجتمع، إذ يتعرض مبدأ المواطنة إلى تأولات أو إجتهادات قد تتضمن معايير تخدم عادة الجانب المؤثر في صياغة هذا المبدأ.

فعلى العموم يمثل مبدأ المواطنة جزأ من مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات كضمانة وحصانة سياسية، بهدف مراعاة المساواة بين الأفراد واحترام حقوقهم وحرياتهم كحق من حقوق المواطنة..

إن مبدأ المواطنة كمفهوم حديث، يتضمن الجانب الدستوري للدولة القانونية، فضلاً عن أن هذا المبدأ مطروحا ضمن اتفاقيات جنيف لمبادىء حقوق الإنسان.

فالمادة العاشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ تتضمن فقرة أن جميع الأفراد على السواء في الحق ضمن محاكمة علنية عادلة وأمام محكمة مستقلة ومحايدة تقر بحقوق وواجبات المواطنين، وهذا يُعتمد أساسا في مبدأ الفصل بين السلطات وكمبدأ يُعتمد في جميع دساتير دول العالم، ليبدو اليوم المهام الرئيسة لدى الحكومات في كل دول العالم ثلاثة وظائف وهي التشريع، التنفيذ والقضاء، بعد أن كانت تحت يدٍ واحدة مطلقة في الحكم والجزاء[٩].

إن الهدف الرئيس من مبدأ المواطنة، هو أن توقف كل هيئة أو مؤسسة من مؤسسات الدولة دور المؤسسات الأخرى التي تحاول تعويق وعرقلة حقوق الفرد إذا ما تجاوزت الأطر والغايات المحددة لها، وإذا ما أساءت استعمال سلطاتها داخل هذا الإطار... كما أن هذا المبدأ أساساً يعتمد في نطاق المؤسسات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بحقوق الإنسان. فضلاً عن أن مبدأ الفصل بين السلطات هو الغطاء الذي يغلف جميع الضوابط المعنية باستقلال هيئة القضاء كقيمة عليا في إدارة وإطلاع حقوق المواطنين.

فالقيمة الأساسية لهذا المبدأ، هو روح الدستور الذي هو روح المجتمع وضمان وجوده واستمرار لحقوق المواطنين وفق الضوابط الدستورية التي تستند لحكم القانون.

المحور الثاني: المواطنة: الأخلاق والقيم والسلوك الحضاري

ومن خلال ما تم التطرق له في موضوع سمات المواطن والمواطنة ومبدأ المواطنة يمكن أن نحدد رؤية ترتسم من حولها المعالم السلوكية والحضارية للمواطنة كسمات جوهرية للعلاقات الإنسانية وضمن سلوكيات متعددة تفصح عن طبيعة المساهمة التي يبديها المواطن تجاه المجتمع والدولة وما يمكن أن يستطيع هذا المواطن من أن يلعبه من دور فاعل في الحياة العامة رغم حالات التنافر أو الاختلاف في وجهات الرأي أو أسلوب الأداء أو حتى خصوصيات الطموح الذي يراود كل فرد في هذا المجتمع أو ذاك.

إن العلاقات الإنسانية ضمن سلوك خاص أو عام للمشاركين في الحياة العامة لا يختلف في جوهرها من الناحية الأساسية، إذ أن الاختلاف يُعد سمة حميدة في المجتمعات الإنسانية، إلا أن ذلك غير مُعترف به عالمياً لسوء الحظ لكل ما تحكمه نوازع وسلوكيات المجتمعات والكيانات التي تعيش وتربطهم روابط شتى من عادات وتقاليد وقيم وسلوكيات حضارية هي أساسا قد تكون مختلفة، بل متقاطعة ولا تلتقي عند نقاط مشتركة سوى نقاط التعقيد التي قد تؤول إليها عوامل الخلاف التي غالبا ما تذهب إلى نواحي من التقاطع الإثني أبعد مما يذهب إليه التقاطع المذهبي، الطائفي أو الاجتماعي في أطار متشابك من العلاقات الإنسانية إن صح التعبير.

إن الأخلاق الحميدة في العلاقات الإنسانية المباشرة بين الأفراد وضمن الحياة العامة، ليست هي السلوك الحضاري تحديدا، إذ لا تتطابق الأخلاق الحميدة ولا المجاملة ولا الكلام اللين في العلاقات المباشرة مع السلوك الحضاري الذي هو جزء من المكونات الأساسية للمجتمع المتحضر، فهي إجمالاً لا تشكل سوى الجزء اليسير من النفوذ ومد الخطوط من العلاقات التي هي سمات متكاملة من بنية المجتمع ككل[١٠].

فكلما زادت أرضية العلاقات الاجتماعية وعدد من تربطهم تلك العلاقات، كلما قلت حجم العلاقات التي تجري وجهاً لوجه، ففي مجتمعات تنقاد لهذا السلوك يجري التعاون والتنافس بين السياسيين وصانعي القرار على قدم وساق ضمن مواقف تتقابل فيها حلفاء وخصوم، في حين أن القرار في ذاته يتضمن تأثير واسع النطاق على أجزاء من المجتمع، وغالباً ما لا يراها السياسيون المتخاصمون أنفسهم ولا يتصلون بها، إلا اتصالاً نادراً[١١].

فعلى سبيل المثال في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية (كما هو الحال المجتمع الأوربي لاسيما في مرحلة ما بعد الحداثة)، تنتشر عوامل التقدم والنمو الحضاري، وتظهر فيه معالم التقنية العصرية وإمكانات تعبئة القدرة البشرية عبر وسائل الاتصال التي تثير الانتباه للمحيط العالمي نحو المركز، وهو ما يُعد ظاهرةً لا تقتصر تأثيرها على الجوانب العلمية والتقنية، بل يتعداها نحو التأثير في الجانب السلوكي للمجتمعات المتلقية لها...

فالسلوك الحضاري عند الديمقراطيات الغربية يتضمن أسلوب عمل يحاول التوازن ما بين مطالب متضاربة وأخرى مصالح متضاربة. فلما كانت الديمقراطية اللبرالية بحاجة أصلاً إلى فضائل السلوك الحضاري في العمل، هذا يعني أن الديمقراطية اللبرالية ستكون أكثر من غيرها عرضة إلى تحويل النزاعات الكامنة ضمن مجتمعاتها إلى حقيقة واقعة[*] وقد أدت رؤية المصالح إلى رفع مستوى الوعي لدى المواطنين، وهذا بدوره أدى إلى وعي متزايد لدى الحكومة، ومدى قدرتها على تلبية رغبات المواطنين والاستعداد نحو تضافر الجهود من اجل تحقيق تلك الرغبات، ومن ثم البرهنة على ضرورة تحقيق المطالب المجتمعية وبإلحاح قوي[١٢].

إن المواطنة في مثل هذه التحقيقات، قد وضعت أسس من التنظيم السياسي وآفاق من الدساتير الديمقراطية والشرعية ضمن مجتمعات قد بدأت أول خطواتها منذ عصر النهضة مروراً بعصر التنوير وحتى مرحلة بناء الدولة الحديثة. وقد أفصح "نيقولا ميكافيلي" في هذا الخصوص، من أن

الفضيلة عمل نادر وكلاسيكي بطولي يمكن الوصول إليه، إذ توضع هذه العلاقة في عصر التنوير وضمن خصائص الفضيلة، على أنها يمكن التنبؤ بها، ولكنها ليست حتمية أو غير مقصودة. ومن هذا الاتجاه نجد أن هناك حالة إنفصال ما بين المصالح الخاصة والإرادة العامة، فليس ما يُعبر عن الخاص يمكن أن يُعمم أو يشار إليه ضمن السلوكيات العامة للمواطنة[١٣].

ويرى ميكافيلي في كتابه "الأمير" وفي علاقة المعلم بالعميل "من أن هناك رجال أغنياء غنىً كافياً إلى حد يجعلهم يبقون زبائن أو حاشية أو أتباع مسلحين بعدد كبير يخدمونهم لإخضاع أو إفساد مواطنين وجعلهم تحت أمرتهم.. فلا بد أن تقدم مخارج لأمزجة متغيرة حتى يستطيع المواطنون إستخدام وسائل علاج عادية وشرعية، إلا انه بحرمانهم من الوسائل القانونية، فإنهم سيجدون وسائل هدامة، فيلتجئون إلى حلفاء أجانب أو قوى خاصة... وهكذا فإن ولاء المواطنين للأرض سيصبح عرضة للخطر في إطار تصلّب الزمر والتيارات لتكون طوائف[١٤].

ويرى "مونتسكيو" بأن الدوافع في المجتمع والدولة نحو قيام الجمهورية التعددية أو الأرستقراطية، لا بد أن تكون حسنة النية وبخاصة في موضوع الاعتدال الذي يجب أن يُمارَس من قبل المواطنين بتلك الدولة، وأن يكونوا المواطنين أشخاص قادرين فعلاً في بناء المصالح القائمة على ضبط النفس وعلى نحوٍ جدير بالثناء، وأن تتقيد بأسلوب المجاملة وليس اللامبالاة والتي يمكن أن تؤثر في الصالح العام[١٥] بسبب جبن أو تقاعس، كما ويجب منهم الاعتدال في السلطة كشكل من أشكال الشهامة، إذ أن الفائزين بالسلطة (النخبة) لا يبالغون في الحصول على فائدة (على حساب راحة المواطن.

فاحترام الذات كما يراها "مونتسكيو" قد تخدم غايات اجتماعية منها ما يتعلق بإبعاد المواطن عن زملائه من البشر أحيانا، أو الاقتراب منهم أحيانا أخرى. أي أن هناك توازناً دقيقاً ما بين خصوصية المواطنة والعلاقات العامة من جهة وبين المصلحة العامة والروح العامة من جهة أخرى، وهو ما يدعم ذلك التكوين المختلط من النظم السياسية التي تؤلف ما يُعرف بالجمهوريات أو الكيانات الأرستقراطية وفق أسس الاعتدال والذي يعمل أساساً كروح لهذا التكوين السياسي، فضلاً عن كونها من الفضائل الرئيسة لصقل الشخصية الكارزمية والإنسانية الرائعة والتي تدفعها روح العمل والمثابرة الجادة من أجل ترسيخ أهداف المواطنة وتعزيز دورها(١٦).

ويرى "ديفيد هيوم" أن مصالح المواطنين ليس على حسابها الخاص، أو أن تكون غير مبالية تماماً بما يجري لها، إذ أن شعور المواطنة والعلاقات فيما بين المواطنين من منظور الزمالة، هو طبيعة بشرية، وهم يمارسون ذلك ليس من باب يجب أن يفعلوا، بل في إطار الفعل حقاً وواقعاً(١٧).

كما ويلاحظ "جان جاك روسو" أن هناك وجهين للطبيعة البشرية، الأول؛ الشفقة وتدخل من باب الفضيلة الاجتماعية والمشاعر الإنسانية، والثاني؛ الرثاء إلي تزداد حدته كلما ازداد تجاذب الشعور، فالمواطنة الحميمة تتراوح ما بين المواطن المشاهد للحالة والمواطن المعاني لها..(١٨).

فلا بد هنا من فهمٍ لطبيعة الشعور لدى المواطنة إزاء مصالح البلاد والمجتمع التي ينتمي لها، على أنها مصالح لمجموع الأفراد وهو جزء لا ينفصل عنها، أي ما يصيبه يصبهم وبالعكس. وفي هذا الخصوص يرى "جون ستيوارت مل" J.S.Mill في كتابه الاقتصاد السياسي "أن العقول الكبيرة في أوربا وتحديدا، باريس وادنبره، كانت متحررة خلال القرن ١٩ من الأوهام وعلى نحوٍ يزيد، وبعيدة عن الأوتوبيا الاجتماعية، إذ بات البعض منهم يفضل التخلص منها كليا، على افتراض أن هناك أشخاص يهتمون بمصالحهم الشخصية وفق المنطق العقلي، فكما أصبح الشعب غير مهتما

بالمصالح العامة، فليس هناك إمكانية لحكمه، إذ يرى كل شخص منهم مصالح بلاده من منظور مختلف عن الآخر، بل قد يشتركون جميعا في تخريبه وتمزيقه إلى أجزاء(١٩).

ونخلص من ذلك أن كل مجتمع يقوم على أولوية حقوق الفرد وواجباته، لا بد من تمييزه أو تصنيفه، ما بين الإرادة العامة للدولة وبين ما هو خاص بأفراد المجتمع في إطار تقدم كل ما هو متاح لتأمين حقوق المواطن وإتاحة الفرصة له لإدارة الأمور التي هي ليست أساساً من عمل الدولة، وإنما تدخل ضمن ترتيبات المشاركة الجماهيرية نحو بناء دستورية القوانين التي تتماثل مفرداتها مع مفردات الحياة العامة كدور من أدوار الدولة والتي من واجبها تجاه المواطن، تحقيق وبناء وتوفير كل مستلزمات وجوانب الحياة وتطويرها على أسس التنمية المنشودة..

كما ونستخلص من ذلك، أنه في مجتمع ذا سلطة ظلت محكومة على الدوام ضمن حدود التمييز بين ما هو عام وما هو خاص، قد يجري له صمت قهري للقانون، فعندها لا تكون هناك ووفق هذا السياق أي معنى للحرية، ولا معنى للتعبير عن الإرادة الحرة والحقة للمواطن.

فالمبدأ الأساس للمجتمعات الديمقراطية، هو التأكيد على وجود الحقوق والواجبات بالنسبة للمواطنة. وأن حماية الحقوق تتطلب على الدوام وجود مجتمع وحكومة لا حاجز بينها، وعلى أن يكون دور الحكومة مبدأ أساس في حماية تلك الحقوق على الأقل أن تبقي أيديها مرفوعة عنها دون المساس بجوهرها كحقوق مكتسبة، فضلاً عن تأكيد دور الدولة وعملها على الجانب العام وترك الجوانب الأخرى والمتبقية في العالم الخاص بالمواطن، كي يظهر فاعليته بالمشاركة والمساهمة الجادة في بناء وتنمية المجتمع.

المحور الثالث: دور الدولة إزاء المواطنة ضمن المسار العام للتنمية المستدامة

تتعدد واجبات الدولة تجاه المجتمع، والمواطن بوجه خاص لما يحمله من صفة المواطنة عبر الانتماء والولاء للوطن، وهو لا يُعد دين على الدولة أي أن تكون ملزمة في تحقيقها، إنما يدخل هذا السلوك ضمن الرابطة الانثيولوجية التي تجمع أبناء الوطن الواحد وتنعدم بينهم كل الفوارق المذهبية والعرقية والطائفية لتذوب أو تنصهر في بوتقة الوطن الأم.

الأول: دولة المواطنة وصيرورة البيئة الدولية

إن التحولات الكبرى التي طرأت على العالم منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي والتي اتخذت تعبيرات فكرية كالنظام العالمي الجديد، فكرة بناء الشرق الأوسط الجديد، نهاية التاريخ وصراع الحضارات، ثم الخطاب السياسي الإيديولوجي الغربي الإسرائيلي– الأمريكي، والذي يحمل مفهوم الشرق الأوسط الكبير تحت عناوين عدة تتضمن مفهوم ثقافة العولمة التي تفسر من لدن العديد من الباحثين على أنها حالة تغيير ديناميكي لعملية مجتمعية شاملة Total of Social Process.

لقد لعبت التغييرات في البيئة السياسية والاقتصادية دورها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وعلى أنها وليدة تحولات النظام الليبرالي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة كقطب أوحد وتحت عنوان انتصار المشروع الرأسمالي والديمقراطية الليبرالية الغربية على الأحلام الوهمية لمنظومة الدول الاشتراكية... وهذه قد أخذت أبعادا ومضامين مختلفة في المجتمعات العربية، حين مارست الضغوط الخارجية تأثيرها على صانع القرار السياسي العربي واثر الانقسام السلبي لعمق النظام الإقليمي العربي[٢٠]. فقد شكلت عملية الاستقطاب الرأسمالي الدولي والانفتاح غير المبرمج للمجتمعات العربية، حالة من التجزئة السلوكية للمواطن العربي مع حالة من التنافر ما

بين سلطة القرار في الدولة والمواطن في ظل ظروف اغتراب الهوية الثقافية، ليبدو هذا المجتمع على الأقل من الشكل الظاهري وفي معظم أجزائه جزء لا يتجزأ من مدخلات النظام الدولي الجديد من حيث نمط التلقي للثقافة ونمط الاستهلاك والإنتاج، فضلاً عن آلية التعامل ما بين السلطة والمجتمع والتي تنعكس بالمحصلة على سلوك المواطنة من حيث درجة التقبل للقرار وطبيعة الفعل ورد الفعل الإيجابي أم السلبي.

لقد فرضت العولمة السياسية أبعادها على الشارع السياسي العربي عبر تبعية صانعي القرار السياسي ودور السلطة المهمش، ليصبح موقفها تجاه الموطنة جزء من موقف المشاركة السلبية وبدرجات متفاوته شانها في ذلك شان دول الملحق والتي تكتفي باستقبال المشاركة القادمة من المركز سواء تلك المتأتية من الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة[٢١]. فقد باتت صفة التكيف السلبي سمة رئيسة في النظم السياسية العربية وهي تستقبل مؤثرات العولمة الرأسمالية الغربية من دون بذل جهد يذكر، أو بذل جهداً يسيرا لتكييف المؤثرات بما يتواءم مع المصلحة الوطنية.. وليس المقصود هنا الجهد الدعائي أو التنظيري أو التشريعي، وإنما الجهد التطبيقي لتطوير القاعدة المادية والجوانب التقنية التي تُنشا مع إنشاء منظومة الابتكار الوطني أو القومي[٢٢].

إن ملامح التأثير لسلطة الدولة وفق المفاهيم الديمقراطية في أي مجتمع من مجتمعات عالم الجنوب، أخذت تتخفى تحت أي مسمىً للديمقراطية والعدالة الاجتماعية لاسيما من منظور الدولة السلطوية، ليبدو النظام السياسي في تلك المجتمعات في أحسن حالاته، حين أصبح مقبولا من قبل دول المركز الرأسمالي. إذ أن هذا السلوك له انعكاساته على تغليف الإمكانيات والفرص المتاحة للمواطنة في أن تلعب دورها الخلاق كرافد من

روافد التنمية البشرية ليتراجع عندها دور الدولة في أداء واجبها لاسيما عجزها في توفير فرص العمل والوظائف الشاغرة للمواطنين في القطاع العام وتقليص دعمها للخدمات، ليتكشف شيئا فشيئاً فشلها في التنمية...

لقد واجهت آلية الضبط السلطوي– الريعي لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال سياسة إعادة توزيع ريع النفط أوضاعا مختلفة باتت من قبيل الماضي، الأمر الذي يجعل من حكومات هذه الدول تعيد النظر في سياساتها التنموية من خلال إشراك القطاع الخاص الإنتاجي وتشجيع الحرفيين والمهنيين بهدف توفير فرص عمل منتجة وتوليد مصادر دخل جديدة للمواطنين وللدولة ذاتها كإيراد ضريبي، إذ أن هذه السياسة الاقتصادية سوف تجبر الحكومات على إتباعها عاجلا أم آجلا، والتي تتطلب رفع درجة الحرية الاقتصادية والمشاركة السياسية، مع فسح المجال للمبادرات غير الحكومية على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي نتيجة زيادة المستقلين في دخلهم وترقيهم المهني وحراكهم الاجتماعي عن قبضة السلطة الحكومية[٢٣].

إن إقرار مبدأ المواطنة المتساوية في العمل والمشاركة السياسية ومجالات التنمية تعكسه حالة الشعور بالانتماء والاندماج الوطني، حين تتوفر الشروط القانونية والسياسية التي تحقق الولاء وتمكن المواطن من أداء واجبات المواطنة وضمان حقوقها دون تعارض مع انتماءاته الجوهرية الأخرى، وهذا الاتجاه يقتضي تحقيقه أربعة عناصر مهمة، وهي[٢٤]:

الأول: إصلاح الخلل السكاني تدريجيا، إذ يتناسب ذلك الإصلاح مع متطلبات العمل الإنساني.

الثاني: إعادة الاعتبار للمواطنين من خلال إشراكهم الفعلي بالمجال السياسي مع بناء قدراتهم التنافسية والربط ما بين المكافأة والجهد والإنتاجية..

الثالث: ترسيخ حالة المساواة والإنصاف بين جميع المواطنين دون تمييز في الفرص والحقوق والواجبات أو التفرقة في المذهب والعقيدة والعرق والطائفة، فضلاً عن الحد من الامتيازات الأوتوقراطية في السلطة بدلا من أن تكون حكرا على النخبة الحاكمة...لاسيما في تولي المناصب العامة وادعاء الحق الخاص في المال العام.

الرابع: في إطار مبدأ المواطنة يمكن إستيعاب المتجنسين الجدد وإدماجهم في المجتمع والقضاء على المظاهر السلبية التي تعوق وحدة المجتمع، وأن يكون الولاء للبلد والمجتمع الذي ارتبطوا به مصيريا واكتسبوا جنسياته وبما يحقق الاستقرار الاجتماعي والسياسي للأرض التي انتموا إليها وباتوا جزءا منها.

كما يتطلب إدارة الموطنة من خلال إقامة الحكم الرشيد عبر إصلاح الإدارة السياسية للدولة وترشيد عملية القرارات في إطار توسيع دائرة المشاركة، فضلاً عن إصلاح الإدارة العامة وتنمية نظمها وأجهزتها وتوجيه كوادرها الفنية والمهنية بشكلٍ كفؤ ودون تمييز بين المرؤوسين والعاملين، مع توفير الحصانة للمواطن وكفالة حريته في إطار المصلحة العامة وتحت إشراف الإدارة السياسية ووفق الاعتبارات القانونية التي تحفظ حقوقهم كمبدأ من مبادىء المواطنة. وان هذا الاتجاه يقتضي حصراً إصدار القوانين الديمقراطية ذات النفع العام سواء للأحزاب والنقابات والجمعيات الثقافية والفكرية والمهنية، مع ضمان لحرية التعبير والتنظيم على ارض الواقع كي ينشا المجتمع المدني المشارك وينمو الرأي العام المستنير والفعال[٢٥] على أن عملية إصلاح نظام التعليم العام والخاص جذريا يُعد من مقتضيات الأمور التي تتطلب تنمية الروح الوطنية والممارسة الديمقراطية، وإطلاق حرية الإعلام وتبادل المعلومات في ظل القانون ن فضلا عن تنمية قدرات

المواطن وقدراته من خلال تعزيز دور العقل وإعلاء شان التوجهات الوطنية وترسيخ قيم الإنتاج والإبداع والقضاء على الازدواجية الشخصية وإصلاح ما أصابها من انفصام لا يتفق مع عقيدة الإسلام ولا متطلبات العصر..

الثاني: المهمة الناقصة لدول الرفاه تجاه المواطنة

ففي الوقت الذي يتمتع فيه الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي بمعدلات عالية من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية Social and economic welfare والتي تصل إلى مستويات مقاربة للفرد في الدول الصناعية الرأسمالية، فإن هناك قصور في مجال اكتساب الحقوق السياسية والمدنية والمشاركة السياسية ضمن مجال حق الانتخاب والتصويت والتداول السلمي للسلطة والمساواة أمام القانون وحريات التعبير وتشكيل الجمعيات والنقابات والأحزاب ومشاركة المرأة في الحياة العامة. فالمرأة الخليجية لا تزال تعاني من حالة التهميش السياسي والتغيب الاجتماعي، لاسيما في بعض دول مجلس التعاون ويتركز هذا التهميش في مجال المشاركة السياسية والحريات المدنية على وجه التحديد(٢٦).

وضمن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، جاءت الإشارة إلى أن حصول المواطن على التعليم الأساس والرعاية الصحية والعمل والمعيشة لا يقل أهمية عن حرية الفرد في حصوله على الحقوق السياسية والمدنية(٢٧)، وهو ما يعني أن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي يحصل عليها الفرد المواطن لها نفس الأهمية التي تتوافر عليها المشاركة السياسية في الحياة العامة من أجل ترسيخ مسارات التنمية.

كما ويضيف التقرير السابق، أن هدف التنمية، هو تحقيق الحرية البشرية التي تُعد أمراً حيوياً " فالناس يجب أن يكونوا أحراراً في ممارسة خياراتهم عبر المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في مسيرة حياتهم"(٢٨).

إن المنطقة العربية عموماً تعاني من حالة فقر الحرية السياسية ومن عجز واضح في اكتساب الحقوق المدنية والسياسية في ظل نظم شمولية لا تساهم بدور فاعل من أجل تحفيز المواطن نحو هدف تفعيل التنمية. ففي تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٢، برزت نتائج غير مشجعة للمواطنة العربية بسبب ضعف وبطأ حركة الانفتاح الديمقراطي وتلكأ في الحقوق العامة للمواطن وبما يخل بحقوق المواطنة، ومبدأ الحرية في المساهمة بالحياة العامة، كما أظهر التقرير إن المرتبة التي تحتلها المنطقة العربية في مجال حرية التمثيل والمشاركة السياسية[٢٩] هي المرتبة الأخيرة من بين المناطق الأخرى في العالم وهو ما يشير إلى أن الفرد العربي وهو في مطلع القرن الحادي والعشرين يُعد أقل استمتاعا بالحرية مقارنة بمواطني العالم.

إن قصور الحريات السياسية في المنطقة العربية عموماً ودول مجلس التعاون خاصة، يُعد عاملاً معوقاً أمام سير الأهداف التنموية، مهما كانت الدولة تتوافر على حالة مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

فإنخفاض المشاركة السياسية وانعدام الحريات المدنية في المجتمع الخليجي يمكن أن يسبب مشاكل إنسانية لا تنسجم وطموحاته نحو تحقيق تنمية بشرية عادلة، الأمر الذي ينعكس سلبياً على دول المجلس من قبل المجتمع الدولي والتي غالباً ما تصنف من الدول غير الحرة بالعالم[٣٠].

(أنظر الجدول) معبراً عنه بالدرجات وبحسب المستويات من الحريات السياسية والمدنية.

انخفاض الحريات السياسية والمدنية لدول المجلس، بحسب تقرير " بيت الحرية" لعام ٢٠٠٢

الدولة	الحقوق السياسية	الحريات المدنية	المتوسط العام	التصنيف

الأمارات العربية المتحدة	٦	٥	٥،٥	غير حرة
المملكة العربية السعودية	٧	٧	٧	غير حرة
مملكة البحرين	٧	٦	٦،٥	غير حرة
سلطنة عمان	٦	٦	٦	غير حرة
دولة قطر	٦	٦	٦	غير حرة
دولة الكويت	٤	٥	٤،٥	شبه حرة

المصدر: أنظر تقرير "بيت الحرية" على الموقع الإلكتروني:
http://www.freedomhouse.com/html/٢٠٠٢

في حين نجد أن الوضع مختلفاً في العراق، وهو يرزخ تحت الاحتلال وظروف قهرية وتعسفية تخلو من الاستقرار السياسي والأمني في معظم مناطقه، وفي حالة من التناظر ما بين فقدان المواطن العراقي لأدنى خدمات العيش الهانىء وبين طوق من السلطة التي لا تتوانى عن تقييد لحريته أو طموحاته في استرجاع بعض مما فقده في الماضي من حرية التعبير وإبداء الرأي كحق مكتسب ومشروع.

إن القائمين على السياسة في العراق الراهن لم ينظروا لجهودهم المتواضعة في بناء إستراتيجيات أداء هادفة في رفع نوعية الحياة التنموية وعلى أنها سياسات تمثيل وبناء، بل لكونها سياسات تضليل مبتسرة، وسياسات إجرائية أكثر مما هي موضوعية وعلاجية لنواقص الحياة العامة وحاجات المواطن المتعددة، فضلاً عن أنها تضع دوما معايير البراءة من الوضع السابق ضمن خطى غير حكيمة كمعيار للأداء والعطاء معا، وأن شرط توافرها في إتمام المكاسب يمثل فعل انتهاء لما تبقى من أمل في الإصلاح والديمقراطية(٣١).

كما أن حصر المكاسب بفئة دون الأخرى أو مذهب أو عرق أو تيار أو طائفة بعينها، لا يمكن أن تكون عادلة ما لم تظهر حالة التوزيع الاقتصادي والاجتماعي والتي تتساوى فيها كل الأطراف وفقاً لمشاهد وحكم ثابت ودائم، وهو القانون المؤطر للحقوق وضامن لها، وبخاصة أن المواطن العراقي

وبكل ما يعانيه من فقرٍ وعوزٍ وتجاهل، قد أوجد لنفسه فرص أداء دون أن يجد من يضمن له أو يحافظ على تلك الفرص أو تنميتها.

فالمواطن العراقي قد وجد نفسه أمام قصور كبير للدولة في موازنة القوانين المؤطرة للتنمية البشرية بميزان العدالة وكمؤشر للمساواة والتمتع بالحقوق وفرص العمل، حتى وجد المواطن نفسه تحت شعور مرتبك في وجوده وانتمائه وسط زحام من الانتماءات والولاءات[٣٢]. ويتضح لنا من ذلك؛ أن المؤسسات التي تضطلع بموضوع التنمية في العراق معطلة وتتجاهل حاجات المواطنين الحقيقية من خدمات وصحة وتعليم، ليبدو المواطن في وضع المغلوب على أمره.

فالدولة بمؤسساتها المختلفة لا ترعى حقوق المواطن في حصوله على أدنى حد من الخدمات والحاجات الأساسية، في حين أن دورها لا بد أن يأخذ مجالات عدة منها[٣٣]:

١- أنها تحفز المواطن نحو تعجيل مسار التنمية

٢- احتضان الكفاءات العراقية بإستنفار القدرات وفق خطط مرصودة ومعقولة، وهذه تُعد مهمة كبيرة تدخل ضمن مطالب السياسة حيث إثبات دورها ومكانتها لتعزيز عناوين الوجود والمصير، بل الثقة كأساس وعنوان دائم للمواطنة..

إن المجتمعات الديمقراطية التي تتيح فرص المشاركة للمواطنين في بناء التنمية تنعدم فيها الخلافات السياسية والتناحرات الطائفية والإثنية وسواها من تقاطعات اجتماعية، ذلك أن عامل المشاركة في وسط من الحريات المدنية، يُعد بمثابة علاقات توافقية، فثمة علاقة طردية موجبة بين الظروف الديمقراطية في مجتمع ما وتراجع حالة الأزمات السياسية والاجتماعية

لصالح إستقرار الحالة العامة وتعاظم فرص توجيه وتوظيف الموارد البشرية نحو متطلبات البناء والتنمية.

ويرى الاقتصادي الأمريكي من أصل هندي "جوديش باغواتي" ومن خلال دراسته للعلاقة بين الديمقراطية وتحقيق التنمية، إلى أن النظم الديمقراطية وما يرافقها من حريات أساسية وقوانين واضحة وفعالة وحقوق مدنية، تُعد الأقدر نحو شروع الإبداع الفكري والتقني إذا ما قورنت بغيرها من النظم السياسية، فضلاً عن أن تأثير الديمقراطية في عملية التنمية سيكون أكبر، إذا ما ارتبطت بنظم اقتصادية أكثر شفافية ومنفتحة مع العالم الخارجي (أي انخفاض درجة التقييد وانعدام الحواجز عن حركة السلع والخدمات التقنية وهجرة العمالة وتبادل الخدمات)[٣٤]. فغياب المشاركة السياسية وإنعدام الحريات المدنية كما في كثير من دول الشرق الأوسط، فضلاً عن عدم قدرة المواطنين على التأثير في قرارات حكوماتهم عبر مؤسسات فاعلة في هذا المسار، سيؤدي حتماً إلى ضياع فرص التنمية وهدر الكثير من الطاقات البشرية والمادية. ففي الدول الخليجية وبعض من الدول العربية الأخرى التي لا تتضمن منهجاً سياسياً واقعياً يتوافر على ملامح المشاركة السياسية، فضلاً عن أن المال العام فيها مستباح لصالح السلطة المتنفذة كيفما تشاء، وهو ما يعني أن الكسب لا يعتمد على الجهد والعطاء والإبداع بقدر ما يعتمد على النفوذ والتحايل عبر الاقتراب من صانع القرار[٣٥]. وعلاوة على ذلك تُقّلد المناصب وتوزع أدوار النفوذ أثر إنعدام حرمة المال العام وتفشي الفساد المالي والإداري، الذي يمتد من القمة حتى القاعدة دون مبدأ المساءلة "من أين لك هذا؟"، ليصبح الوضع نسياً منسيا في مثل هكذا مجتمعات[٣٦].

وهكذا.. ليس من الغرابة والعجب أن ترى مواطناً يحمل صفة المواطنة ولكنه فاشلاً في أداء دوره حيال التنمية والتقدم لمجتمعه، وبين ليلة وضحاها

يصبح مليونيراً في ظل ظروف غامضة تختلط فيها النزاهة والعفة بالأعمال المشبوهة[٣٧]. كما أن كثير من المواطنين يصل إلى موقع وظيفي ليس عن جدارة، أو أنه يتاجر بأمنِ بلده وثرواتها البشرية والمادية نتيجة لغياب سلطة القانون والرقابة الشعبية التي تحاكي وتواكب التنمية السياسية والاقتصادية عادة. وهو ما يجعلنا نتساءل عن دور الدولة الحقيقي تجاه المواطنة حول مسالة تفعيل التنمية المستدامة، وليس كل تساءل يواجه بالإجابة، فإنه وضمن الفكر النقدي يمكننا أن نجيب على بعض من التساؤلات التي نعتقد بأنها منطقية ونترك البعض الآخر لمن هو أقدر للبحث في حلولها وتحت ظروف أكثر اتساقاً مع واقع التساؤل. وفي العموم فإن أي تساؤل قد يعطينا إنطباعاً عاماً من أن الدولة لا يمكنها أن تقوم بواجباتها الأساسية حيال المواطن كي يساهم بفاعلية ضمن العملية التنموية ما لم تحقق السلطة قدراً من العدالة والإنصاف بين كل مواطني المجتمع وعلى أسس من الديمقراطية كمنهج براغماتي وليس من قبيل الجدل الديالكتيكي.

استنتاج

فنظرة إلى المستقبل بخصوص تعظيم دور المواطنة ومنحها أفق أوسع تتفتح لها أبواب الإبداع والتقدم في ظل نظم سياسية تسودها الحريات المدنية والمشاركة السياسية الفاعلة في الحياة العامة من الناحية العملية لا الظاهرية وكأطر عامة لتتشكل مناهج التنمية المنشودة واستدامتها.

١- إن تمكين مواطني الدولة في مجال المراقبة وعلى كل المستويات بما ذا يفكر صانعوا القرار لمجرد التأكد من التزامهم بمصالح المجتمع وقدرة مواطنيه على التغيير السلمي والارتقاء نوعاً وكماً في الأداء العام والخاص.

٢- إن الشعور بالمواطنة الحقة تجاه الأرض والتاريخ والتراث ومحاسبة النفس ومحاربة الروتين والفساد والرشوة في المجالات الإدارية والمالية، ومن خلال تصحيح المسار وجعل إمتيازات الفرص وبناء الوطن مسؤولية سامية يساهم بها الجميع ومن منطلق كل حسب موقعه وتخصصه، على أن يكون هذا المسار نابع عن إيمانٍ راسخ بالقيم والمبادىء القيمية والسلوك الحضاري الرفيع الذي يتواكب مع سلّم التطور والنهوض بالحياة الحرة ومن منظور التطور العلمي والتقني كأساس للتطور وفي كل المجالات وعلى كافة المستويات...

٣- إن المواطنة ليست صفة شكلية يحملها المواطن، بل إرتياط صميمي وحميمي بجذور الإنتماء والولاء للأرض المعطاء، فضلاً عن الروابط الاجتماعية التي يجتمع عليها المجتمع للقيام بمتطلبات التنمية واستدامتها، على أن تحقيق مثل هذا الدور لا ينفصل عن متطلبات التنمية السياسية وهي تضع كل إمكاناتها نحو تحقيق واجبات الدولة ورعايتها للأمن والاستقرار وفق الإرادة الذاتية.

٤- إن معالجة السلطة السياسية لكل جوانب التهميش المجتمعي بما فيها حالة التهميش التبعي وقطع دابر أشكال المحاصرة التي تشكل جوانب من حالة الاضطراب والقلق والتشكيك بسمة الولاء تجاه الوطن، مع معالجة إشكالية المفهوم الذي يواجه المواطنة كتحدي أمام دور الدولة والتقصير في أداءها لمنح الفرص الكبيرة ومساهمة المجتمع وزرع الثقة العالية بالمواطن في العمل على قدم وساق ليكون فرس الرهان في هذا

الإنجـاز بعـد حصـول المـواطن علـى انـه "الغايـة" أفضـل المعـاملات والخدمات وعلى جميع الصعد.

Abstract

A view at the future to maximizing the role of citizenship and give it a wide thought to open the doors of innovation and progress in the political systems, which it dominated by civil liberties in public life as a practical matter.

١-To enable the citizens of the state in the area and escort at all levels to know how the decision-makers think, to be sure of their commitment to the interests of society and its citizens to peaceful change.

٢-The real sense of citizenship towards self-accountability and the fight against bureaucracy, corruption and bribery in the administrative and financial areas, and through the correct path and make the opportunities and privileges of nation-building responsibility, by everyone, each according to his expertise.

That citizenship is not a citizen held as a formal link, but it is strong relation of belonging and loyalty to land, as well as the social ties that community meet the requirements for development to achieve such a rule to fulfill the security and stability according self-determination.

الهوامش

(١) للمزيد من التفهيم حول موضوع التنمية المستدامة أرجع إلى:

Kaymuir Lesche, Education, Sustain able and change management, Development Policy Sournal ,UNDP, VOL ١, August ٢٠٠٢ ,p٩٢.

(٢) أنظر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤:

Human Development Report ١٩٩٤, New York ,UNDP ,١٩٩٤,p٤.

(٣) أنظر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، برنامج الأمم المتحدة، المكتب الإقليمي، نيويورك، ١٩٩٣، ص١، ص٢.

(٤) أمارتيا صن، تنمية الحرية، ترجمة شوقي جلال (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٠٣، مايو ٢٠٠٤) ص ص ٨-٩

(٥) المصدر السابق، ص٩.

(٦) أرجع إلى كتاب قانون الهجرة العالمية لبلندر:

Richard Plender, Inter National Migration on Law, Lei den: A. W.Sijthoff, ١٩٧٢.

(٧) للمزيد حول هذا الموضوع أرجع إلى:

خالد الحسن، إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي، ط١ (عمان، دار الخليل للنشر، ١٩٨٨) ص٤٤.

(٨) أرجع إلى:

Tomas Hammer, European Immigration Policy: A comparative, Study Cambridge , Cambridge University , Press,١٩٨٥.

(٩) أنظر: د. بشرى العبيدي، مبدأ الفصل بين السلطات، مجلة المواطنة والتعايش (بغداد، مركز وطن للدراسات، العدد الخامس، السن الأولى، كانون الأول ٢٠٠٧) ص٩. كذلك أرجع إلى: دارة نزو الدين، دور الدستور في حماية قرار استقلال القاضي في إصدار الحكم، دراسات دستورية عراقية حول موضوعات أساسية ضمن الدستور العراقي الجديد، المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة دي بول، ٢٠٠٥، ص ٢٠٧ وما بعدها.

(١٠) إدوارد. س بانفيلد، السلوك الحضاري والمواطنة في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية، ترجمة سمير عزت نصّار، (مراجعة) أحمد يعقوب المجدوب، ط١ (عمان، دار النسر للنشر، ١٩٩٠) ص ص ٨٦-٨٧.

(١١) المصدر السابق، ص٨٧.

(*) لقد جاءت حرية التعبير عن الرأي من خلال حرية الصحافة والإعلام المرئي والسمعي كعامل مشجع لعرض المطالب على الملأ ولكي تصبح معروضة لد ى جميع المواطنين، وهو ما خلق لديهم حس من الثورية والتحلي بالشجاعة الذاتية في المطالبة بالحقوق، حول ماهية الانتخاب وإبداء الرأي، وإنتقاد الرأي الآخر، واختيار من يمثلهم خير تمثيل لبنا علاقات قائمة على مباديء الديمقراطية وحقوق المواطنة الحقة التي تنبع عن جذور تكوينية لسلوك المجتمع، وهذا

سينعكس على إظهار المشاعر الصريحة للمواطنة حول وضع السلطة كونها شرعية معتمدة ووفق ما يجعلها تظهر نواياها أم العكس. أنظر د. أحمد المجدوب، المصدر السابق، ص ٨٨.

(١٢) المصدر نفسه ن ص ٢٠.

(١٣) نيقولا ميكافيلي، الأمير، تعريب خيري حمادي، بغداد، مطبعة الانتصار، ١٩٨٨، ص ص ١١٢-١١٣.

(١٤) أنظر:

نيقولا ميكافيلي، المصدر السابق، ص ١١٣.

(١٥) للمزيد من التفاصيل أرجع إلى:

Montesquie, Cosidration on Repieshtative Government , Paris , Classiques, ١٩٦١, p٥٣٨.

(٦) I Bid, p٥٣٨.

(١٧) انظر:

David Hume, Essays Moral ,Political and Literary Indianapolis Liberty Classics ,١٩٨٥, pp ٥٥-٦٠.

(١٨) نقلا عن: إدوارد بانفيلد، السلوك الحضاري والمواطنة، مصدر سابق، ص ص ٤٥- ٤٦.

(١٩) المصدر السابق، ص ٤٤.

(٢٠) أرجع إلى: ريتشارد هيجوت، العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسة العالمية، سلسلة محاضرات الأمارات ٢٥ (أبو ظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨) ص ص ٣٠-٣٥.

(٢١) محمد عبد الشفيع عيسى، الدولة... والعولمة في الوطن العربي في ضؤ مفهوم "الدولة الوطنية"،من كتاب "العولمة وتداعياتها على الوطن العربي"، (مجموعة باحثين)، ط١ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير ٢٠٠٣) ص ص ١١٨-١١٩.

(٢٢) المصدر السابق، ص ١١٩.

(٢٣) علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية...، مصدر سابق، ص ص ٩٢ -٩٣.

(٢٤) المصدر السابق، ص ص ٧٥-٧٦.

(٢٥) علي خليفة الكواري، المصدر السابق، ص ٧٧.

(٢٦) د. عبدالخالق عبدالله، البعد السياسي للتنمية البشرية: حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٠، ٢٠٠٣) ص ص ٩١ – ٩٢.

(٢٧) أرجع إلى: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(نيويورك، المكتب الإقليمي، ٢٠٠٠) ص٣.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٩.

(٢٩) انظر حول موضوع خلق الفرص للأجيال القادمة: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (نيويورك، المكتب الإقليمي، ٢٠٠٢)ص ١٢٦.

(٣٠) د. عبدالخالق عبدالله، البعد السياسي للتنمية البشرية...، مصدر سبق ذكره ن ص ١٠٦.

(٣١) انظر:

د. منعم صاحي العمار، التنمية البشرية المستدامة والمواطنة، مجلة الباحث العراقي، (جامعة النهرين، بغداد، العدد ١، تموز ٢٠٠٦)ص ص ٩٤-٩٥.

(٣٢) المصدر نفسه، ٩٥.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٣٤) للمزيد عن توجهات النظم الديمقراطية ودورها في توجيه المواطنة نحو التنمية أرجع إلى:

Jagdish. N. Bhagwati, << Democracy and Development: Cruel Dilemma or Symbiotic Relationship?,>> Review of Development Economics,Vol. No. ٢ , (June ٢٠٠٢), pp ١٥٠-١٦٣.

(٣٥) د. يوسف خليفة اليوسف، المشاركة السياسية والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٠، نيسان- ابريل ٢٠٠٣) ص ١٣٣.

(٣٦) المصدر نفسه، ١٣٣.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ص ١٣٣-١٣٤.